

## اجتماع مع مديري الوكالات الحضرية والمفتشين الجهويين حول القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء

ترأس السيد وزير التعمير وإعدادات التراب الوطني اجتماعا موسعا حضره المدراء المركزيون ومديرو الوكالات الحضرية والمفتشون الجهويين وذلك يوم الجمعة 03 فبراير 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال بمقر الوزارة، تمحور حول القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء.

وخلال هذا الاجتماع استعرض السيد الوزير أهم أهداف ومضامين ومستجدات القانون المذكور، وكذا الجهود التي قامت بها هذه الوزارة بغية تعميم وشرح مضامينه، من خلال عقد سلسلة من اللقاءات التواصلية مع المهنيين ولاسيما المهندسين المعماريين والمهندسين المساحين الطبوغرافيين والمهندسين المختصين.

وقد أكد السيد الوزير على ضرورة بدل المزيد من الجهود على المستوى التواصلية من أجل تحسيس المهنيين المعنيين على المستوى المحلي والجهوي، بأهمية المقتضيات والمستجدات التي جاء بها هذا القانون خاصة في مجال الرخص وتنظيم الأوراش وتوضيح المسطرة المتعلقة بمعاينة وزجر المخالفات.

كما تم خلال هذا الاجتماع تقديم عرض حول الاجتماعات التواصلية التي عقدت على المستوى المركزي مع الهيئات المعنية ويتعلق الأمر ب :

- اللقاء التواصلية مع هيئة المهندسين المعماريين الوطنية، بتاريخ 28 دجنبر 2016 ؛
- اللقاء التواصلية مع الهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين، بتاريخ 29 دجنبر 2016 ؛
- اللقاء التواصلية مع الجامعة المغربية للاستشارة والهندسة، بتاريخ 5 يناير 2017.

وقد تم التأكيد على أهمية هذه اللقاءات التي مكنت المهنيين من إبداء آرائهم وملاحظاتهم وتخوفاتهم حول مقتضيات القانون المذكور، وكذا تقديم مقترحاتهم بخصوص النصوص التنظيمية الواجب إعدادها، كما مكنت هذه اللقاءات الوزارة من تقديم التوضيحات اللازمة بهذا الشأن، مما ساهم في تبديد التخوفات المعبر عنها من طرف المهنيين.

كما تم في هذا الصدد، تقديم خلاصات اجتماعي عمل مع نفس المهنيين حول دفتر الورش واللذان انعقدوا على التوالي بتاريخ 13 يناير 2017 وفتح فبراير من نفس السنة، بحيث تم خلالهما تقديم اقتراحات مهمة وعملية حول مضمون وشكل دفتر الورش، الذي أجمع المهنيون على أهميته في تنظيم الورش وتوضيح المسؤوليات من خلال تدوين تدخلات وملاحظات وأوامر مختلف المهنيين المتدخلون في الورش.

وتندرج هذه الاجتماعات في إطار الإعداد التشاركي للنصوص التنظيمية التي نص عليها القانون المذكور، وكذا تفعيلها لالتزام السيد الوزير في اللقاءات التواصلية السالفة الذكر بضرورة إشراك المهنيين المعنيين في إعداد هذه النصوص.

وقد أعطى السيد الوزير خلال هذا الاجتماع، تعليماته لمدراء الوكالات الحضرية والمفتشين الجهويين من أجل تنظيم لقاءات تواصلية على المستوى الجهوي حول هذا القانون، يوم الخميس 09 فبراير 2017، مع مختلف المهنيين والمقاولين والمنعشين العقاريين، وكذا باقي المتدخلين في ميدان التعمير والبناء، من أجل فسح المجال للمتدخلين للتعبير عن ملاحظاتهم واقتراحاتهم بهذا الخصوص، وذلك في أفق دراستها وأخذها بعين الاعتبار أثناء إعداد النصوص التنظيمية.